

الفصل الثالث

واقع الشعب الكردي في سورية راهنا

لا توجد احصائيات معلنة تحدد بدقة عدد السكان الأكراد في كردستان سورية، كما أن الدستور السوري لا يعترف رسمياً سوى بوجود العرب في سورية. فكل مواطن يحمل الجنسية السورية هو مواطن عربي أولاً، سوري الجنسية ثانياً، وذلك بموجب القوانين النافذة. ربما كان القصد من هذا هو إيجاد صيغة من الربط بين جملة العناصر التي يتشكل منها ما يسمى عادة الموازيك السوري. (١)

الأجهزة الأمنية تعرف بدقة عدد أبناء الشعب الكردي في سورية، وذلك كونها تجري بين الحين والآخر دراسات - كما يسمونها - في هذا الميدان، تتقضى بموجبها الأصل القومي لكل مواطن. بل انها تتحرى إلى جانب ذلك اسم العشيرة التي ينتمي إليها الفرد، أو كان ينتمي إليها. بالإضافة إلى موطنه الأصلي، وما إلى ذلك من معلومات تفصيلية دقيقة، يجري جمعها بناء على توجهات أمنية لايفصح عنها، ولا تعلن نتائجها أمام الرأي العام. إلى جانب هذه الصعوبة التي تحول بيننا وبين الوصول إلى العدد الدقيق للأكراد في سورية، هناك صعوبة أخرى تتمثل في وجود أعداد كبيرة من المكتومين الذين لا تعترف السجلات الرسمية بوجودهم أصلاً. تلك السجلات سواء الخاصة منها بالمواطنين، أو تلك التي تتضمن أسماء المواطنين الأكراد "الأجانب" الذين جردوا من الجنسية السورية بموجب الإحصاء الإستثنائي الذي أجري حصراً في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢ (٢). وعدد هؤلاء المكتومين هو في تزايد مستمر نتيجة عدم موافقة وزارة الداخلية السورية على تسجيل حالات الزواج التي تعقد بين الأكراد ممن يحملون الجنسية السورية، وبين أولئك الذين قد جردوا منها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد المواطنين الذين جردوا من الجنسية السورية كان أكثر من ١٥٠ ألفاً في عام ١٩٦٢، أي قبل أربعين عاماً، نصل إلى نتيجة فحواها أن هذا العدد قد تضاعف مرات ومرات سواء بالنسبة إلى الأجانب أو المكتومين على وجه التحديد. وربما وصلنا هنا إلى نتيجة ما إذا ما قارنا بين عدد سكان سورية الذي كان يبلغ في ذلك الحين - عام ١٩٦٢ - نحو أربعة ملايين نسمة، وبين هذا العدد في يومنا الراهن الذي يزيد فيه عن ستة عشر مليوناً. فإذا كان عدد السكان في سورية قد تضاعف ثلاث مرات منذ ذلك الحين، فالأحرى بعدد الأكراد أيضاً أن يتضاعف، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار واقع أن متوسط عدد أفراد الأسرة الكردية في المناطق الكردية هو أكبر من متوسط عدد أبناء الأسرة العربية.

في مقابل هذه العراقيل، لا يجد المرء أمامه سبيلاً سوى التخمين الذي يمكنه أن يقترّب من الصواب، إذا وضعنا في اعتبارنا جملة من المؤشرات، في مقدمتها نسبة الأصوات في الإنتخابات المحلية - الجداول الخاصة بالبطاقات التومينية - جداول عدد السكان في القرى الكردية - الإحصائيات الرسمية التي تحدد عدد السكان في المناطق الكردية بصورة عامة - وأخيراً وليس آخراً، تقدير نسبة الأكراد إلى بقية الأقليات القديمة المتواجدة هناك. لكن الوصول إلى كل هذه المعطيات ليس بالأمر السهل، خاصة إذا أدرك المسؤولون عنها أنها بقصد تحديد عدد السكان الأكراد الموضوع الذي يظل أمراً يدخل في دائرة المخطورات، وسراً من أسرار الدولة لا ينبغي أن يعلن مطلقاً. أما إذا كانت التوجهات مغايرة، لكان بالإمكان إجراء إحصاء رسمي دقيق يستند إلى معطيات علمية،

بعيدة عن الضغط والإكراه، يبين بدقة عدد الأكراد، ويقطع الطريق أمام الإجتهاادات والمغالطات، فضلا عن الأرقام العشوائية التي تكشف عن توجهات أصحابها المتناغمة مع نزعة التعصب القومي لديهم.

هناك تقديرات خاصة بالحركة الكردية في سورية قريبة من الدقة إلى حد ما، لأنها حصيلة تبادل المعلومات بين أفراد ينتمون إلى مختلف المدن والقرى الكردية، تذهب هذه التقديرات إلى وجود أكثر من مليوني كردي في سورية، منهم حوالي مليون ونصف في المناطق الكردية الثلاث التي تشكل قوام كردستان سورية. نحو مليون في الجزيرة، وحوالي ٢٠٠ ألف في منطقة كوباني، وفي حدود ٣٠٠ ألف في عفرين وتوابعها. أما الباقي فيتوزع بين دمشق في حدود ٣٠٠ ألف، وحلب حوالي ٣٠٠ ألف، وما يزيد على ١٠٠ ألف في بقية المدن السورية، خاصة دير الزور، والرققة، وحماة، وريف ادلب، وريف اللاذقية، وريف حمص، وريف دمشق، وحروران، بل نستطيع القول بأنه لا توجد محافظة سورية واحدة خالية من التواجد الكردي بهذه الصورة أو تلك. وأغلب هؤلاء هاجروا من المناطق الكردية نتيجة ظروف خاصة، منها اقتصادية، ومنها أمنية واجتماعية.

اللغة الأم بالنسبة إلى أبناء الشعب الكردي في كردستان سورية هي اللغة الكردية، اللهجة الكرمانجية. وهي اللغة التي يتعلمها الأطفال قبل الذهاب إلى المدرسة، حيث تفرض عليهم اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية الوحيدة في سورية. أما أكراد دمشق فهم ينقسمون بخصوص هذا الموضوع إلى مجموعتين: الأولى تشمل الأكراد الذين هاجروا إليها من المناطق الكردية منذ أوائل القرن العشرين وحتى الآن. هؤلاء يتكلمون اللغة الكردية فيما بينهم على الأغلب. في حين أن المجموعة الثانية تضم الأكراد الأيوبيين، فضلا عن أولئك الذين هاجروا إلى المدينة خلال الحكم العثماني (٤). هذه المجموعة تتحدث العربية، إلا أنه من الملاحظ أن انتشار الوعي القومي بين أبنائها، خاصة الشباب منهم، أدى بهم إلى الإقبال على تعلم اللغة الكردية، وإطلاق الأسماء الكردية على المواليد الجديدة والمحلات التجارية. وما عزز هذا الاتجاه هو تزايد معدّل الاحتكاك بين هؤلاء وأبناء شعهم في المناطق الكردية وذلك عبر الطلبة، والعمل المشترك ضمن الأحزاب الكردية، إلى جانب تطور وسائل الإتصال، ونعني بها طرق المواصلات والهاتف والفاكس والانترنت، هذا بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الزواج والتجارة. وعلاوة على ذلك كله، يشار هنا إلى أهمية التلاقي بين أكراد دمشق، وأبناء شعهم من أجزاء كردستان الأخرى الذين دفعت بهم ظروف النضال إلى التوجه نحو دمشق، والإستقرار فيها لمدد متفاوتة.

أما الأكراد الذين يسكنون المحافظات السورية الأخرى مثل: حماة، ادلب، اللاذقية، حمص، فهم لا يتحدثون الكردية، لكنهم يعتزون بكرديتهم، ويتعاطفون مع أبناء شعهم. يتبادلون وإياهم الأفراح والأتراح. أما التجمعات الكردية الحديثة نسبيًا في دير الزور، والرققة، وحلب، والمدن الأخرى، فإن أبناءها يتحدثون الكردية، بل يتحدثون بأوثق الصلات مع المناطق الكردية التي قدمت منها.

الأبجدية التي يستخدمها الشعب الكردي في كردستان سورية هي الأبجدية اللاتينية، وتضم واحدا وثلاثين

حرفا هي:

A B C Ç D E E F G H I J K L M N O P Q R S S T U U V W X Y

Z

وهي الأبجدية التي وضع أسسها الأمير جلادت بدرخان(٥)، وذلك بقصد إيجاد الحل لجملة المصاعب التي

كانت تواجه المؤلفين والقراء الأكراد، هؤلاء الذين كانوا يستخدمون الأحرف العربية وفق صيغة معدلة، لتكون

قادرة على التعبير عن الأصوات التي لاتضمها الأبجدية العربية، مثل حروف: ژ پ چ گ ف ، لكن الأخطاء كانت مع ذلك كبيرة وكثيرة، خاصة ما يتصل منها بالأحرف الصوتية. فاللغة العربية تتضمن كما هو معروف ثلاثة حركات صوتية هي الحركات الاعرابية: الفتحة والضمة والكسرة، تعتمد من أجل التعبير عن الأصوات القصيرة. أما الأصوات الطويلة فيتم التعبير عنها بواسطة الحركات عينها والأحرف نصف الصوتية - إذا صح التعبير - وهي أحرف الألف والواو والياء. أما اللغة الكردية فهي تتضمن ثمانية أحرف صوتية، أربعة منها طويلة وهي: A I E U ، وأربعة قصيرة هي: .

وما توخاه الأمير جلادت من خطوته الجريئة هذه في المقام الأول، هو اعتماد أبجدية سهلة توخذ بين أبناء الأمة الكردية في جميع أنحاء كردستان، الأمر الذي دفعه نحو التنسيق في ذلك الحين مع العلامة توفيق وهي، وغيره من الباحثين في هذا الميدان من أجل الوصول إلى رأي محدد. ولكن لأسباب لا مجال لذكرها الآن، لم يتم الاتفاق، فما كان من جلادت إلا أن أعلن أبجديته من جانب واحد. وقد كان توصل إليها نتيجة دراساته المعمقة في خصوصية اللغة الكردية، فضلا عن اطلاعه الواسع على اللغات الأخرى التي كان يتقنها مثل الألمانية والانكليزية والفرنسية، إلى جانب التركية والعربية.

ولعل مآثرة جلادت الكبرى تتمثل في أنه أنقذ أبناء الشعب الكردي في كردستان تركيا من خطر جسم، خطر كان يهددهم بسلبهم إمكانية قراءة الكردية والكتابة بها وإلى الأبد. وذلك حينما فرض مصطفى كمال بصورة قسرية الأبجدية اللاتينية في الدولة التركية الحديثة، وألغى بفرمانات صارمة استخدام الأحرف العربية التي كانت تكتب بها التركية سابقا. فالخطر كان يهدد الكردية أيضا التي كانت تكتب هي الأخرى في ذلك الحين بالأحرف العربية المعدلة نسبيا كما أسلفنا. ولكن بعد اعتماد أبجدية جلادت من قبل المثقفين الأكراد، وانتشارها بين الناس وتقبلهم لها، نظرا لسهولة تعلمها، وقدرتها على تجسيد أصوات اللغة الكردية بصورة شبه كاملة، تراجعت خطورة ما كان مصطفى كمال يخطط له عن سابق قصد وتصميم بالنسبة إلى الشعب الكردي، ونعني بذلك محاولته الرامية إلى سلب الشعب الكردي كل امكانية للتعلم، كي يصبح مستقبلا طيع الإنقياد، سهل الوقوع ضحية للتضليل. وقد تناول إساعيل بيشكجي توجه مصطفى كمال هذا في كتابه: كردستان مستعمرة دولية، قائلا: (ألقى مصطفى كمال في الثلاثينات خطابا أمام أعضاء جمعية تاريخ تركيا شرح فيه وجهات نظره حول حروب التحرير التي خاضتها أمم البلقان ضد الامبراطورية العثمانية وتساءل: "لماذا خسرتنا شعوب البلقان" وقدم الإجابة على هذا التساؤل بنفسه مؤكدا على أن شعوب البلقان كانوا قد اسسوا معاهد للبحوث السلافية وأعدوا دراسات مفصلة عن لغاتهم وأدائها وتاريخهم وثقافتهم) (٦).

ومايستخلصه بحق بيشكجي من هذا التوجه هو أن مصطفى كمال كان يعني بذلك أنه (إذا ما أردنا إخضاع أمة ونحويل شعبها إلى عبيد وسلب هويتها، وإذا ما أردنا أن يبقى الاستعمار طاغيا في منطقة ما، علينا أن نقضي على أبجدية تلك الأمة، وعلينا أن نمنع على تلك الأمة أو على ذلك الشعب أن يتحدث بلغته ونحول بينه وبين ثقافته.) (٧).

وعلى الرغم من الإمكانيات المتواضعة التي انطلق منها المثقفون الأكراد، انتشرت الأبجدية الجديدة بسرعة غير منتظرة بين أبناء الشعب الكردي في كردستان- سورية، وكردستان- تركيا، الأمر الذي أكد مجددا وجود

ثغرات في استخدام الأبجدية العربية التي كانت تعتمد على الكتابة الكردية سابقا، تلك الثغرات التي كانت تجعل إمكانية القراءة والكتابة حكرا على مجموعة خاصة، كانت هي وحدها القادرة على فك طلاسم الخط العربي وغير العربي في الوقت ذاته، ونعني بذلك تلك التعديلات التي كانت قد أدخلت على بعض الأحرف العربية، لتغدو موائمة للنطق الكردي. إن مسألة اعتماد أبجدية جديدة هي على غاية الحساسية والدقة، وأحيانا تكون الحسائر الناجمة عنها باهظة الثمن، لاسيما إذا كانت ذات خلفية سياسية ايديولوجية، تدفع بالمتحمسين لها إلى فرضها من فوق، وبأساليب غير مستساغة. وربما تندرج التجربة الكالدية ضمن هذا السياق. أما إذا كانت بغرض الوصول إلى تحقيق نوع من الإنسجام المطلوب بين طبيعة الأصوات، والأدوات التي تعبر عنها، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تسهيل عملية إتقان القراءة والكتابة، فهذا أمر منشود، بل ومهمة ضرورية لا بد من إنجازها. وهنا يمكن الإشارة إلى ما حصل في بلاد ما بين النهرين خلال المرحلة البابلية الحديثة "الكلدانية" ٦٢٧-٥٣٩ ق.م، حينما انتشرت الأبجدية الآرامية، وحلت بدلا عن الكتابة الأكادية ذات الخلفية السومرية. (٨).

وهذا ما تحقق في إطار اللغة الكردية على يد جلادت بدرخان، وخير دليل على ما حققته تلك الأبجدية من نجاحات، هو واقع انتشارها اليوم بصورة مطلقة في كل من كردستان - تركيا، وكردستان - سورية، وبين أكراد المهاجر، خاصة أكراد جورجيا وأرمينيا، ولبنان، وأوروبا، وأمريكا، وأستراليا. وفي الآونة الأخيرة بدأت تنتشر جزئيا في كردستان العراق. وهناك اليوم نقاش مستمر بين المثقفين الكرد حول ضرورة اعتماد جميع الأكراد هذه الأبجدية، وذلك لتيقنهم من أن قضية الأخذ بأبجدية موحدة ستفرض نفسها عاجلا أم آجلا، وكلما تم الإسراع في تسويتها، كلما كانت الحسائر اقل والفوائد أعم بطبيعة الحال. غير أن هذا الموضوع يحتاج إلى تساؤل معمق، متشعب الاتجاهات، لذلك سأدع الخوض فيه إلى مناسبة أخرى.

أما ما ذهب إليه منذر موصللي في كتابه "عرب وأكراد" تحت عنوان "المحاولات الفاشلة لوضع أبجدية كردية"، حيث يدعي أن تجربة بدرخان في وضع أبجدية لاتينية (لم يكتب لها البقاء) (٩). ويقول كذلك: إن غالبية أكراد سورية يستعملون الحرف العربي وليس اللاتيني في كتابة لغتهم، زاعما أنه بذلك يرد على عبدالرحمن قاسملي الذي ربما - على الحد من زعم المصلي - (أوهمته العكس تجربة بدرخان هذه) (١٠).

فالموصللي يطالب - انطلاقا من تعصبه السلطوي غير المستند إلى أي علم - بضرورة تبني الأكراد الحرف العربي باعتباره الحرف (الذي يعبر عن وحدة المشاعر الكردية والثقافة الكردية والقومية الكردية والأخوة العربية - الكردية واصولها التاريخية) (١١). كلام منمق لكنه مع ذلك لا يستطيع أن يغطي على التوجهات الشوفينية التي ينطلق منها صاحبه، هذا الذي يحاول بين الغمز واللمز أن يوحي أو يلمح بأن مسألة اعتماد الأبجدية اللاتينية هي مؤامرة من إيعاز الدوائر الخارجية، وليست ناجمة عن حاجة داخلية، ذات علاقة ببنوية بخصوصية اللغة الكردية نفسها. ومنعا لأي التباس قد يحصل لدى القارئ العربي، نبين هنا أن اعتماد الأبجدية اللاتينية من قبل القسم الأكبر من أبناء الأمة الكردية في يومنا الراهن، ليس معناه التقليل من شأن الأبجدية العربية الجمالية، أو اللغة العربية نفسها المحبوبة لدى الأكراد، كونها لغة القرآن الكريم، الكتاب المقدس لديانة أكثر من ٩٥% من الأكراد. لكن الدعوة إلى الأبجدية اللاتينية التي كانت من جانب جلادت وغيره من الباحثين الأكراد في ذلك الحين، قد نجحت على كل حال، واصبحت واقعا يتمثل في آلاف الكتب والأبحاث الكردية، بالإضافة إلى اعتمادها

وسيلة في تدريس اللغة الكردية من قبل الجامعات الأوروبية التي تتضمن أقساما للغة الكردية، خاصة جامعي السويون وابسالا Uppsala في السويد وغيرهما...

إن هذه الدعوة كانت تختلف بكل المقاييس عن تلك التي طالب بها سلامة موسى بخصوص اللغة العربية قائلًا: (الواقع أن اقتراح الخط اللاتيني هو وثبة إلى المستقبل لو أننا علمنا به لاستطعنا أن ننقل مصر إلى مقام تركيا التي أغلق هذا الخط أبواب ماضيها وفتح لها أبواب المستقبل) (١٢). تلك الدعوة التي وجدت فيما بعد صدى لها عند سعيد عقل، لكنها أخفقت في بداياتها، حينما تخلى عنها صاحبها الذي كان يسبح – على الأغلب عن حسن نية – ضد التيار، اعتقاداً منه أن مسألة كبرى كهذه يمكن أن تحل بدعوة وقرار فوقيين. لكنه أدرك فيما بعد أن مثل هذه المسألة لا يمكن بلوغها ما لم يتقبل الناس الدعوة، وتجد ضالتها، لأنها تتصل بأداة التفاهم الأساسية فيما بينهم. هذا بالنسبة إلى سلامة موسى، أما دعوة جلادت بدرخان فقد نجحت في استقطاب جمهور كبير من المهتمين في بداياتها الأولى، وأصبحت الأساس المعتمد لاحقاً من قبل القسم الأكبر من الأكراد. مما يعد مؤشراً يبين تحولها إلى عامل فاعل في البنية الداخلية للغة الكردية. هذا على الرغم من عدم وجود سلطة سياسية كردية كان من شأنها رعاية مراكز البحث العلمية وإنشاء الجامعات، فضلاً عن المدارس التي كانت ستدرس باللغة الكردية، وتساهم في عملية تطويرها وإثرائها. من جهة أخرى، تجدر الإشارة هنا إلى أن أبجدية جلادت لم تفرض بقرار سياسي، ولم يكن كل ملتزم بها يطمح إلى أية فوائد على الصعيد الشخصي، سوى التعرض للملاحقة والاضطهاد من قبل السلطات التي تمنع تداول الكتب الكردية، وتجبر الأكراد على تعلم العربية أو التركية أو الفارسية في المدارس والجامعات. إن هذه الوضعية تدل بعمق على مدى احساس الكردي بالحاجة إلى أبجدية تمكنه من التعبير عن أفكاره وتطلعاته بصورة طبيعية. وإلا لما كان هذا الالتزام الساحق بأبجدية وضعها أمير تخلى عن كل شيء في سبيل أمته. أمير سقط شهيداً في بئر زراعية كانت تمد مشروعه الزراعي المتواضع بالماء (١٣). ذلك المشروع الذي كان قد استأجره لتأمين زاد يومي يمكنه من البقاء لمتابعة البحث. إن هذا الالتزام اللافت للنظر بأبجدية الأمير يمثل بذاته إنجازاً نادر الحدوث في المجتمعات. وهو مؤشر إيجابي يوحي بمستقبل واعد.

وأخيراً فيما يتصل بالزعم القائل أن " اللغة الكردية لم تكن لغة كتابة مدونة بل لغة خطاب ساعية" قبل تبني الأبجدية العربية، فإننا نرى أنه لا يصمد أمام المعطيات العلمية، وإلا لقلنا أن اللغة الفارسية على سبيل المثال لم تكن لغة كتابة قبل تبني الأبجدية العربية. هذه مسألة تحتاج إلى حيز أكبر من المناقشة لذلك سنتركها إلى مناسبة أخرى. لكن الذي أود الإشارة إليه هنا هو أن الصورة التي أسهم بعض المستشرقين في ترويجها حول الأكراد، هؤلاء ممن كانوا يجهلون فصول التاريخ الكردي، واكتفوا بواقع الحال كما شاهدوه على الأرض، سواء في القرن التاسع عشر، أو بدايات القرن العشرين، ونعني بذلك تلك الإنطباعات التي تصور الأكراد كونهم مجموعة قبائل تتحكم فيها العلاقات العشائرية، والخلافات المستمرة لا أكثر. هذه الصورة تلقفها منظرو الفكر الشوفيني في الدول التي تنقسم كردستان، بهدف استخدامها حجة ضد الأمة الكردية، وسعيها من أجل الإعتراف. فهؤلاء مازالوا يؤكدون عدم قدرة الأكراد على إدارة أمورهم بأنفسهم، كونهم لم يتخلصوا بعد من واقع الولاءات العشائرية. لكننا إذا عدنا إلى التاريخ الكردي نلاحظ أن الأكراد عرفوا الاستقرار وحياء المدينة قبل العديد من شعوب المنطقة، إلا أن الذي حصل في العصور الحديثة على وجه التحديد هو أن السلطنة العثمانية اتبعت نحوهم منهجاً تمثل في محاربة

إماراتهم التي كانت في طريقها إلى التحول إلى دول، وبذلت ما في وسعها من جهود في سبيل وضع نهاية لنفوذ وسلطة الأمراء الأكراد. فلجأت من أجل ذلك إلى إحداث النظام البكوي والباشوي، وذلك بهدف تكريس روح الإنقسام، ودفع الأكراد إلى التشبث بالنظام العشائري، وذلك من أجل تقسيم المجتمع الكردي بين جملة من الولاءات المتخاصمة التي تجدد في سياسة الاستقواء بالمركز حلا داعما، يمكنها من تصفية الحسابات الآتية مع الخصوم - الأشقاء.

هذا في المرحلة العثمانية، ولكن ذاك الواقع تم تجاوزه فيما بعد، وأصبحت العشيرة مجرد ذكرى تردد أصدائها في المناسبات، من دون أن تتحول إلى عنصر فاعل يوجه حاضر المجتمع الكردي، أو يتحكم بأبعاد مستقبله. إن ما يكتب عن الطابع العشائري غير القادر على إدارة الأمور في المجتمع، يهمل عن جهل أو قصد الجهود الحثيثة التي يبذلها قاسمو كردستان باستمرار للإبقاء على واقع الضعف والتخلف في المجتمع الكردي. بل انه ليس سرا أن هؤلاء ينفخون بين الحين والآخر في الرماد البارد، علّهم يحظون بولاءات من شأنها مساعدتهم في مواصلة التحكم بمفاصل المجتمع الكردي هنا أو هناك. وقد بذل هؤلاء كل ما في وسعهم من أجل إخفاء الحقائق والوثائق التي من شأنها إلقاء الضوء على المسيرة الفعلية للتاريخ الكردي. ونشير هنا بصورة خاصة إلى وثائق الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الصفوية، بالاضافة إلى محاضر المناقشات والمداولات التي سبقت وأعقبت الحرب العالمية الأولى. فالدول المعنية قد أتلفت هذه الوثائق (أو احتفظت بها في أماكن يصعب الوصول إليها) على حد تعبير اسماعيل بيشكجي (١٤). الذي يضيف قائلا: (أما الوثائق التي سمحت بنشرها فهي كما هو واضح قد زورت بهذا القدر أو ذاك) (١٥).

فالأكراد في تركيا هم أتراك الجبال. وفي إيران ايرانيون. وفي العراق يسكنون "شمال الوطن الحبيب" أما في سورية فهم مجرد لاجئين وفق مزاعم منذر موصلي وسهيل زكار ومن يشد معهم. في حين أن محمد طلب هلال حاول قبلهما أن يختصر المسافة بدفعة واحدة قائلا: (ليس هناك شعب بمعنى الشعب الكردي ولا أمة بمعنى الأمة الكردية... فلو رجعنا إلى تاريخ اللغات ونشوءها في الحضارات القديمة السابقة لسنا بواجدين أبدا لغة أسمها اللغة الكردية بل لهجات مختلفة لكل قبيلة لهجتها وميزتها، وكل لهجة لاتفهم الأخرى إلا بترجمان) (١٦). كلام أوردته ليس بقصد الرد عليه، لانه مجرد تعبير عن حقد دفين سيطر على صاحبه فأعماه، وأبعده عن كل ما هو صحيح، بل أردت تقديم نموذج لفكر شوفيني متطرف، يرى أن حل المشكلة مع الآخر صاحب الحق يمثل في إلغاء وجوده، على الأقل في خياله إن لم يتمكن من ذلك بصورة فيزيائية على الصعيد الواقعي.

الدين والمذهب

تدين الغالبية العظمى من أبناء الشعب الكردي في سورية بالإسلام. تبلغ هذه النسبة حوالي ٩٦% وربما أكثر. أما النسبة الباقية فهي تضم أتباع الديانة اليزيدية الذين يسكنون في قرى تابعة لمنطقة عامودة، تربة سبي، سري كاني، عفرين، إلى جانب وجود مهم في مدن الحسكة، القامشلي، حلب. وهم أكراد يعتبرون بكرديتهم، ولهم إسهامات متميزة في إطار الحركة الكردية في سورية. إلى جانب اليزيدية، يدين قسم محدود من الأكراد بالمسيحية،

خاصة في منطقة ديريك حيث التقيت شخصيا بالعديد منهم. إلا أن الواقع السياسي العام في البلد أجبر العديد منهم على التنكر لكرديته وادعاء العروبة، أملا في الحصول على عمل حكومي يساعدهم على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة في منطقة تتجاوز نسبة البطالة فيها مستويات مرعبة، تبلغ أحيانا نحو ٦٠% خاصة بين الإناث. نسبة الستة بين الأكراد المسلمين في سورية هو حوالي ٩٨% وربما أكثر، أما البقية فهي تتبع الطائفة العلوية، وهذه الأقلية تسكن بصورة خاصة في منطقة عفرين.

المذهب الذي يلتزمه الأكراد الستة هو بصورة عامة المذهب الشافعي، ولكن توجد نسبة لاباس بها ربما تصل إلى ٢٠% ممن يتبعون المذهب الحنفي، وهؤلاء يسكنون في دمشق وحلب، بالإضافة إلى بعض أنحاء كردستان سورية، مثل: القامشلي، الحسكة، عامودة، عفرين.

المجتمع الكردي في سورية لا يعاني مطلقا من مشكلة التعصب الديني أو المذهبي، مع أن الغالبية متدينة. فهذا التدين يتم التعبير عنه بصورة طبيعية غير متطرفة تتمثل في تأدية الفروض الدينية أو احترامها على الأقل. الكردي المسلم يحترم أتباع الديانات الأخرى سواء من الأكراد أم غيرهم. وقد كانت العلاقة خاصة مع المسيحيين في كردستان- سورية، هي على الدوام علاقة تفاهم واحترام متبادل. هذا على الرغم من سعي الأجهزة الأمنية والحزبية بين الحين والآخر من أجل تطويق وضرب أي تفاهم بينهم وبين المسيحيين على اختلاف انتماءاتهم الاثنية، وذلك انسجاما مع القاعدة التقليدية فزق تسد. لكن العقلاء من الطرفين كانوا بإسمرار سباقين إلى معالجة الوضع، لقناعتهم بضرورة وأهمية إحترام التاريخ والعيش المشترك.

إلا أن الأجهزة المشار إليها ماضية في جهودها الايقاعية إن صح التعبير. تروج بين الأكراد عن طريق بعض المقربين منها أن المسيحيين قد سيطروا على كل شيء، وهم لا الحكومة، يضمرون ما لا تحمد عقباه للأكراد. لكنها من جهة ثانية تعطي المسيحيين إيماءة فحواها أن الأكراد يسعون من أجل السيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة، الأمر الذي سيجعلهم مستقبلا من تدبير مذابح جديدة بحق المسيحيين، مما يؤدي أحيانا إلى خلق حالة من الشك لدى هذا الطرف الأخير، خاصة الجيل الشاب، هذا الجيل غير المطلع على التاريخ الفعلي للمنطقة، الجاهل لحقيقة دور الدولة التركية، سواء العثمانية أو الكاللية في مذابح الأرمن وغيرهم من المسيحيين. وقد كان الأكراد بإسمرار كبش الفداء نظرا لعدم امتلاكهم القوة الكافية التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم. فقد اصطنعت الدولة التركية لدى الكثيرين انطبعا جوهرا أن الأكراد هم الذين قاموا بالمذابح، وليس أزمها سواء من الأتراك أو الأكراد الذين نفذوا الأوامر الصريحة الآتية من أعلى المستويات في الدولة التركية، هذا موضوع آخر يحتاج البحث فيه إلى وقت أطول، ومناقشة قد تبعدنا عن موضوعنا الأساس الذي نتناوله هنا، لذلك سندعه إلى مناسبة أخرى. (١٧).

هنا يفرض مثال يخص السياسة الأمنية في الجزيرة نفسه، تلك السياسة التي تسعى من أجل التفريق بين الأكراد والمسيحيين، وأعني به حادثة سجن الحسكة المركزي عام ١٩٩٣. فالذي حدث هو أنه أُلقي القبض على خمسة من أفراد عائلة كردية كانت تسكن في منطقة الدرياسية، وادعوا السجن المذكور، نتيجة قيام أحدهم بقتل أحد الاخوة المسيحيين بعد خلاف ما يتصل على الأغلب بموضوع الجوار والأرض، أي موضوع يدخل في إطار العلاقة الثنائية بين الطرفين. هذه العائلة الكردية كانت متنفذة في المنطقة بدعم من أجهزة الأمن نفسها التي كانت

تلقى منها الأموال، وربما كان قسم من المسؤولين يشاركونها نشاطاتها الزراعية الكبيرة نسبيا في المنطقة. هذه العائلة كانت تضطهد الفلاحين الأكراد أيضا. وحادثة قرية Girkund مشهورة بين أبناء المنطقة، إذ كانت دائرة الإصلاح الزراعي قد استولت على مساحات كبيرة من القرية المذكورة، وحرمت منها فلاحي القرية الذين ما زال أغلب منهم لا يمتلك شبرا من الأرض، وسأمتها في ذلك الحين إلى العائلة التي يدور الحديث حولها، وذلك بموجب صفقة سرية تحت ستار عقد زائف بين شركة وهمية والعائلة المعنية. وحينما انكشفت اللعبة حدث شجار بين الفلاحين الأكراد من القرية المعنية وبين العائلة وشركائها وذلك في أواخر الثمانينات. وقد تعرض الفلاحون حينئذ للضرب والإهانة والتهديد، ولم يحصلوا على الأرض، والأمثلة الأخرى كثيرة في هذا المجال.

سنعود إلى موضوع حريق سجن الحسكة المركزي، فقد وضع الأفراد الخمسة بأسلوب كان يوحي من البدايات بنوايا عدوانية مبيتة في العنبر نفسه، ومعهم عدد كبير من السجناء الآخرين الأكراد بطبيعة الحال - كان هناك بضعة سجناء من العرب وضعوا في العنبر نفسه بصورة مؤقتة -

بعد أيام من اعتقال هؤلاء تم إحراق العنبر بمن فيه، مما تسبب في وفاة الخمسة، بالإضافة إلى أكثر من خمسين شخصا من منطقة الجزيرة (١٨). الأجهزة الأمنية اعتبرت الحادثة سرا من أسرار الدولة، مارست التعتيم المطلق عليه، ولم يكن هناك أي تحقيق مستقل في الموضوع. أجهزة الإعلام سواء المحلية أو العالمية كانت بعيدة نهائيا عن الموضوع، وما سرب من خلال بعض المقربين من أجهزة الأمن هو أن زوجة المغدور المسيحي هي التي كانت وراء تدبير الحادث، من خلال علاقاتها بالمسؤولين..... في مقابل ذلك نقل إلى المسيحيين أن الأكراد يعدون العدة لعمليات قتل انتقامية بحقهم. لكن العقلاء من الطرفين، كما أسلفنا تدخلوا، وأكدوا أن الحادث الأول أي القتل الذي ترتب على الشجار الذي كان بين الطرفين، هو حادث جنائي قابل للحدوث في أي مكان أو زمان، في حين أن ما حدث في سجن الحسكة هو أمر غير اعتيادي، خاصة أن بعض الروايات تحدثت عن طلاء الجدران بمواد قابلة للاشتعال، ورش مادة غريبة ليلة الحادثة بعد إخراج السجناء من العنبر، بحجة أنها مبيد للحشرات. كما أن بعضهم قال أن الباب كان مغلقا، بفعل اقدام أحدهم على سد موضع المفتاح بعيدان الثقب، الأمر الذي حال دون فتحه في الوقت المناسب، بينما كان السجناء يحترقون داخل العنبر في حضور المشرفين على السجن.

العقلاء من الأكراد والمسيحيين أكدوا أن الحكومة من خلال أجهزتها الأمنية هي المسؤولة مباشرة عن الحادث، فهي التي كانت تقف وراء تجاوزات العائلة المذكورة في المنطقة، كما أن ضحايا سجن الحسكة كانوا في عهدها. فقد كانوا في السجن محرومين من حرية الحركة وإمكانية النجاة بأرواحهم. لكن الحكومة من ناحيتها أرادت لمة الموضوع كما يقال، فأثمت باللائمة على خمسة شبان أكراد كانوا في عنبر آخر بتهمة تعاطي المخدرات، مدعية أنهم هم الذين دبروا الحادث. وهكذا تم تبرئة ساحة مدير السجن وحراسه والأجهزة الأمنية، وكل من له علاقة فعلية بالحادث، وألصقت التهمة بأولئك الشباب الذين اعدموا بسرعة غير معهودة في غضون أيام معدودات. رواية شخصية وردت على لسان قريب لأحد المدومين، أكدت أن هذا الأخير كان يبكي بحرقة لدى زيارة أهله له قبل اعدامه ويقول: كيف أقدم على عمل كهذا هل تصدقونهم. اني بري، أنا أتعاطى المخدرات وأتعامل معها، نعم لا أنكر ذلك، لكنني لست سفاحا. وسيبقى إحراق سجن الحسكة موضع جدل مستمر طالما أن

الفاعل الحقيقي مجهول. الأمر الذي يستلزم إعادة التحقيق من قبل لجنة مستقلة فعلا، توضع في تصرفها جميع الوثائق، وتمنح جميع الضمانات المطلوبة بأنها لن تتعرض لأي تهديد من قبل المتضررين من نتائج التحقيق مستقبلا، على أن يشارك الإعلام خاصة العربي والكردي في متابعة وقائع التحقيق ونشر نتائجه.

نعود ثانية إلى موضوع فقرتنا هذه التي تتناول الدين والمذهب عند الأكراد في كردستان سورية. الإسلام السياسي لا جذور له بين الأكراد، فهم يفصلون بين الدين والسياسة. رجال الدين الأكراد يمارسون شعائرهم الدينية في المسجد ولا يتدخلون في السياسة، حتى أنهم أحيانا يتعرضون لعتاب، وربما لانتقادات من قبل الجيل الكردي الجديد الذي يطالبهم بالكشف عن جانبي من المظالم التي يتعرض لها الشعب الكردي، باعتبار أن تعاليم الدين الإسلامي تنص على ضرورة رفض الظلم، وتدعو إلى مقارنته باليد أو اللسان أو القلب وذلك أضعف الإيمان.

الأحزاب القائمة على أساس ديني غير موجودة بين الأكراد، مع أن محاولات حثيثة بذلتها التنظيمات الإسلامية المنتشرة على الساحة السورية في سبيل إيجاد موطىء قدم لها في المجتمع الكردي في سورية، إلا أن هذه الجهود لم تجد سبيلها إلى النجاح، لأنها كانت تركز على الدين وحده، وتهمل الظلم القومي الذي يمارس بحق الأكراد. كما أنها كانت تدعو إلى إلزامات معينة في المظهر وطريقة اللباس والتعامل اليومي، فضلا عن أسلوب التفكير، وجميع هذه الأمور غريبة على المجتمع الكردي، لاتنسجم مع توجهات أبنائه. الطرق الصوفية التقليدية مثل القادرية والنقشبندية هي اليوم في طريقها نحو الزوال بين الأكراد الذين أدركوا بعمق أن معايير التمييز بين التوجه الصحيح ونقيضه تتمثل في الموقف من مأساتهم التي لا تطاق. فمثلوا الطريقتين المشار إليهما خاصة في منطقة الجزيرة تركوا مسافة بعيدة بينهم وبين معاناة شعبهم، وذلك حفاظا على مصالحهم، فما كان من الشعب إلا وأن أدرك حقيقة هؤلاء، فتركهم وشأنهم. حينئذ توجه المتضررون باللوم إلى الأحزاب الكردية التي ارتضت لنفسها - حسب مزاعمهم - طرقا منافية لتعاليم الإسلام، في حين أن جوهر الموضوع يتشخص في الحس السلم لدى الشعب الذي أدرك بعد تجارب مريرة أن هؤلاء لا يريدون سوى المنافع الدنيوية الذاتية الآنية، وهم يتهربون من الدعوة إلى حقوق الأكراد العادلة، تحاشيا لما قد يلحق بهم من اضطهاد. لكن غلاة الشوفيين من العرب لم يقبلوا بهذا الموقف السلبي المتهاك من ممثلي الطرق الصوفية بين الأكراد، بل طالبوهم بالإخراط في منظمات حزب البعث والأجهزة الأمنية، والتنسيق معها ضد أبناء شعبهم، وهذا ما فعله بعضهم الأمر الذي يذكرنا بمحاولات طلب هلال في أوائل الستينات الذي يقول في كتابه المشار إليه في موضع سابق من هذا البحث عن بيت الحزنوي في الجزيرة ما يلي: (ليست إلا مجالس بارتيّة " يعني بذلك الحزب الديمقراطي الكردي في سورية الذي كان يعرف حينئذ بين الأكراد بالبارتي وذلك تيمنا بالحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق "البارتي" فهم ليسوا من الدين في شيء واستطيع الآن تقديم شاهد على ذلك عندما قام تمرد البارزاني دعونا رجال الدين من الأكراد إلى إستنكار أعمال البارزاني بإعتباره بارتيّا شيوعيا وليس مسلما فرفض ذلك الحزنوي وطلب الإثبات على أنه ليس مسلما وادّعى أن القتال بين المسلمين برمته ليس لصالح المسلمين فهو وان ترك له الأمر لأرسل برقية يدعو إلى عدم إراقة دماء المسلمين ولم نستطع اقناعه بينما قنع أكثر المشايخ بالحجة والجدل) (١٩).

النشاط الإقتصادي

يتمركز النشاط الإقتصادي السوري في المدن الداخلية الكبرى، خاصة دمشق، حلب، حمص. وقد بدأت المنطقة الساحلية في السنوات العشرين الأخيرة تلعب هي الأخرى دورا ملحوظا على صعيد الإقتصاد الوطني، في حين أن المناطق الكردية تمثل حيزا بشريا جغرافيا، مهمته استهلاك السلع التي أنتجتها المصانع السورية، أو تلك التي استوردها تجار الداخل. وفي المقابل تمد هذه المناطق السوق السورية الداخلية، والتجارة السورية الخارجية بالإنتاج الزراعي والحيواني، بالإضافة إلى الثروات الباطنية خاصة النفط والغاز الطبيعي.

المناطق الكردية في سورية تعد اليوم من أكثر مناطق البلاد إهمالا وتخلفا؛ وذلك ناجم في المقام الأول عن تفاعلات السياسة الحكومية الموجهة نحوها، تلك السياسة القاضية بحرقها من المشاريع الإقتصادية الحيوية التي كان من شأنها الحد من الإرتفاع المذهل لنسبة البطالة فيها، وإيجاد فرص تنمية تمكنها من تحقيق صيغة من التقدم النسبي. هذا مع العلم أن المنطقة مؤهلة لعدد من المشاريع، منها على سبيل المثال لالاحصر: مصفاة لتكرير النفط ومشتقاته، مصانع: المعجنات، الصابون، الملح، الإسمنت، الأسمدة، الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية، تعليب اللحوم، الأحذية، قطع تبديل الأوائل الزراعية، الجرارات، الورق، الكونسروة بأنواعها، الغزل والنسيج، السكر، الأدوات الكهربائية، الحصادات والأوائل الزراعية الأخرى، الأجهزة الالكترونية الحديثة، الأدوية خاصة البيطرية منها.... الخ. لكن السياسة العامة تحرص باستمرار على إبقاء المنطقة سوقا لتصريف المنتجات القادمة من الداخل، وهذه سياسة مستمرة التزمت بها الحكومات السورية المتعاقبة، وهي تمثل التجسيد الحي للإقتراحات التي قدمها محمد طلب هلال إلى المسؤولين السوريين في أواخر عام ١٩٦٣ (وهو العام الذي شن فيه فهد الشاعر بناء على أوامر رئيس الجمهورية آنذاك أمين الحافظ حملته الحاقدة على الثورة الكردية في كردستان العراق)، وذلك بهدف إنهاء الوجود الكردي في منطقة الجزيرة، ورغبة منا في بيان خلفية الإضطهاد المزودج (سنخصص الفصل القادم لتناول مختلف جوانب هذا الإضطهاد) الذي يتعرض له أبناء الشعب الكردي في سورية اليوم، هذا الإضطهاد المستمر حتى يومنا هذا، نورد هنا النص الكامل لإقتراحات هلال المشار إليها، ليحكم القارئ الكريم بنفسه على الموضوع، ويحدد موقفه منه. يقول محمد طلب هلال بالحرف ما يلي:

(علينا أولا أن نتجنب موطن الزلق لترسي أسس التخطيط على العلم والدراسة الشاملة ضمن هذه المرحلة التاريخية التي نمر بها، حيث أصبح معلوم لدينا بشكل واضح وجلي أننا نخوضها في شمالي قطرنا العربي العراقي معركة عقيدة وسلاح. فلا بد أن نشرع وعلى الفور من الانسجام في التخطيط مع ما نقوم به من عمليات في شمالي العراق وفي هذه المرحلة بالذات، اذ ما الفائدة أن تنتهي هناك وتبقى هنا وعلى مستوى من الدلال أو القريب من الدلال باسم الموطنة. وقد بان وظهر كل شيء. وانكشفت جميع الأوراق هنا وهناك وفي تركيا ويران أيضا بالنسبة للأكراد. لذا نقترح أن يوضع تخطيط شامل بالنسبة للجزيرة وجذري كي لاتعود المشكلة من جديد بعد فترة من الزمن أو فترات. فالمنطقة كلها كما علمنا في تركيا والعراق وسوريا بل وحتى ايران ملتحمة مع بعضها على طول الحدود وعلينا استغلال موقف تركيا الآن لانه قد يتغير في المستقبل وفق اهواء السياسة الاستعمارية حيث هم الآن يهجرون كل عنصر خطر إلى داخل البلاد. لذا فاننا نقترح مايلي:

١- أن تعتمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل مع التوزيع في الداخل ومع ملاحظة عناصر الخطر أولا فأول. ولأبأس أن تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية السنين. تبدأ بالعناصر الخطرة لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة وهكذا....

٢- سياسة التجهيل: أي عدم انشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي.

٣- إن الأكتورية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة يتمتعون بالجنسية التركية. فلا بد لتصحيح السجلات المدنية وهذا ما يجري الآن. إنما نطلب أن يترتب على ذلك اجلاء كل من لم تثبت جنسيته وتسليمه إلى الدولة التابعة لها. أضف إلى ذلك يجب أن يدرس جنسيته دراسة معقولة وملاحظة كيفية كسب الجنسية لان الجنسية لا تكسب إلا بمرسوم جمهوري. فكل جنسية ليست بمرسوم يجب أن تناقش تبق من تبق أي الأقل خطرا وتنزع من تنزع عنه الجنسية ليعيده بالتالي إلى وطنه.

ثم هناك تنازع الجنسيات فانك تجد احدهم يحمل جنسيتين في آن واحد أو قل ثلاث جنسيات. فلا بد والحالة هذه أن يعاد إلى جنسيته الأولى وعلى كل حال فالمهم ما يترتب على ذلك الاحصاء والتدقيق من أعمال. حيث يجب أن تقوم فوراً بعمليات الاجلاء.

٤- سد باب العمل: لا بد لنا أيضا مساهمة في الخطة من سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع، أولا غير قادر على التحرك، وثانيا في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أية لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الاصلاح الزراعي أولا في الجزيرة بأن لا يؤجر ولا يملك أكرادا والعناصر العربية كثيرة وموفرة بحمد الله.

٥- شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد بتهيئة العناصر العربية أولا لحساب ما واخلخله وضع الأكراد. ثانيا ببحث يجعلهم في وضع قلق وغير مستقر.

٦- نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وارسال مشايخ بخطة مرسومة عربا ألقاحا. أو نقلهم إلى الداخل بدلا من غيرهم. لان مجالسهم ليست مجالس دينية أبدا، بل وبدقة العبارة مجالس كردية. فهم لدى دعوتهم إلينا لا يرسلون برقيات ضد البرزاني اما يرسلون ضد سفك دماء المسلمين وأي قول هذا.

٧- ضرب الأكراد في بعضهم وهذا سهل وقد يكون ميسورا بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية على العناصر الخطرة منهم. كما يكشف هذا العمل أوراق من يدعون بأنهم عربا.

٨- اسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم. ونقترح أن تكون هذه العناصر من شمر لانهم أولا أفقر القبائل بالأرض وثانيا مضمونين قويا مئة بالمئة.

٩- جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها إسكان العرب وإجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة.

١٠- إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدرية ومسلحة عسكريا كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماما.

١١- عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.

١٢- منع إعطاء الجنسية السورية مطلقا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية (

عدا الجنس العربي الخ

هذا وإن هذه المقترحات ليست كافية بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة لتؤخذ للذكرى بعين الاعتبار. (٢٠).

أما نصيب المناطق الكردية من الموازنة العامة فهو دون الحد الأدنى الضروري، فهناك المئات من القرى الكردية التي دخلت الألفية الثالثة من دون كهرباء، أو المياه الصالحة للشرب، بالإضافة إلى الطرقات التي كان من المفروض أن تربطها بالشبكة العامة، إلى جانب الضعف الحاد في الرعاية الصحية الذي يتجلى على سبيل المثال في وجود مشفى حكومي وحيد يخدم منطقة القامشلي والنواحي التابعة لها (أي منطقة يتجاوز عدد السكان فيها ٧٠٠ ألف نسمة)، علما أن هذا المشفى كان في الأساس مجرد مستوصف، أما التجهيزات الطبية الموجودة فيه فهي ناقصة أو معطلة إلى إشعار آخر. حاليا هناك مشروع إنشاء مشفى حكومي جديد في القامشلي، إلا أنه هو الآخر لن يكون كافيا لتغطية احتياجات المنطقة المنهكة بالأمراض المختلفة. والأمر كذلك بالنسبة لمدينة الحسكة والمناطق التابعة لها،

اذ لا يوجد سوى مشفى حكومي واحد، يقدم الخدمات إلى منطقة يتجاوز عدد السكان فيها نصف مليون نسمة. في حين أن منطقة كوباني لا يوجد فيها مشفى حكومي أصلا، والأمر نفسه بالنسبة إلى منطقة عفرين. ومما يزيد الوضع تعقيدا هو تفاقم مشكلة النفايات المنزلية التي لا تجمع بصورة كاملة في الشوارع، في حين أن القسم الذي يؤخذ منها من قبل مصلحة التنظيفات يرمى بصورة عشوائية لا يمكن تقبلها بأي شكل من الأشكال حول المدن، وهي تغطي باستمرار المزيد من المساحات الزراعية.

أما المشاريع الإقتصادية الخاصة، فهي الأخرى ضعيفة لاتغطي حاجة المنطقة، وذلك يعود أولا إلى الإجراءات الإستثنائية المتبعة في المنطقة التي تحمى من اندفاع الناس وتثبط عزيمتهم. فأى مشروع لا بد وأن يحصل على موافقات الأجهزة الأمنية، قبل موافقة الدوائر المعنية والبلدية، الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام الوساطات والرشوة، وبناء الجسور مع الأجهزة المعنية، مما يؤدي بالكثيرين إلى العزوف عن الفكرة من أساسها.

وهذه المناسبة أذكر قصة معمل الورق الذي تم انشاؤه في مدينة دير الزور في الثمانينات، وقد تناولت جريدة تشرين الحكومية نفسها في عدد من أعدادها هذه القصة. فقد كان من المقرر أن يكون هذا المعمل في محافظة الحسكة " الجزيرة" حيث المادة الخام، ولكن بقدرة قادر تم نقل المصنع إلى دير الزور، حيث تم بناؤه فوق أرض كلسية لم تكن تصلح لأي شيء. ومع مرور الوقت تسبب الكلس في اهراء الآلات وتعطلها، في حين أن المادة الخام " القش" كانت تنقل من سهول الجزيرة إلى دير الزور في الشاحنات، الأمر الذي أوجد مجالا رحبا أمام الطفيلين للتلاعب والاستفادة الشخصية، لكن العملية بأسرها كانت تندرج في إطار السياسة العامة الموجهة نحو المناطق الكردية، كما أن المعمل المذكور كان فرصة استغلتها مجموعة من المسؤولين بذكاء لجني العمولات وأتعاب السفر.... الخ.

من جهة أخرى تنهك التدخلات المستمرة من قبل الأجهزة الأمنية، ورغبة عناصرها في تحقيق مكاسب

فردية. وهذا ما يحد عمليا من جدواها الاقتصادي في إطار خطط التنمية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي حالة القلق وعدم الاستقرار السائدة في المناطق الكردية بأصحاب رؤوس الأموال إلى التفكير في مناطق أكثر استقرارا، وبعيدا عن المحسوبيات، لذلك نرى أن العديد من الأكراد قد توجهوا بإستقاراتهم إلى حلب ودمشق، أما من بقي منهم في المنطقة، فقد وضع رأساله بصورة خاصة في الأفران، ومحطات البنزين، والقطاع الزراعي، والمحلات التجارية، ومكاتب بيع السيارات، وذلك على إعتبار أن هذه المجالات تحقق ربحا مضمونا، ولا تحتاج عملية جني الأرباح منها إلى وقت طويل. بالإضافة إلى ذلك يمكن لهؤلاء تدبير أمورهم بسرعة في الوقت المناسب، وذلك في حال تلبد الغيوم.

النشاط الاقتصادي لسكان المناطق الكردية يتوزع بين ثلاثة قطاعات أساسية هي: الزراعة والثروة

الحيوانية، التجارة، والصناعة، بالإضافة إلى الخدمات.

يعتبر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية عماد النشاط الاقتصادي في المناطق الكردية، إذ تعتمد عليه بصورة مباشرة نسبة ٥٠% من السكان، لكننا إذا وضعنا في اعتبارنا أولئك العاملين في المرافق التابعة فستبلغ تلك النسبة حوالي ٧٥% من القوة العاملة فعليا في المنطقة.

أما بخصوص مساحة الأراضي الزراعية المستثمرة فعلا، أو تلك القابلة للزراعة، فضلا عن نوعية الملكيات فهي تتراوح بين منطقة وأخرى، إلا أننا سنورد هنا بعض الأرقام التفصيلية الخاصة بمنطقة الجزيرة لتمكننا من الحصول عليها (٢١)، أملين أن يتسنى لنا مستقبلا الإطلاع على احصائيات كل من منطقتي كوباني وعفرين. المساحة الإجمالية لمحافظة الحسكة هي ٢٣٣٣٣٥٩ هكتارا، منها ١٤٤٥٤٤٠ هكتارا من الأراضي القابلة للزراعة. الأراضي المستثمرة فعلا حسب إحصائيات عام ١٩٨٣ (وزارة الزراعة، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٣) هي نحو ١٣٥٦١٠٩ هكتارا، منها نحو ٩٢٣٠٠ هكتارا تدخل في عداد زراعة السقي، و ٨٢٦٥٣١ هكتارا تزرع بعلا. في حين أن ٤٣٧٢٧٨ هكتارا تعتبر كأراض للراحة (سبات). (٢٢)

تتوزع الأراضي المستثمرة على مناطق المحافظة وفق ما يلي: ٥٥٤١٦٥ هكتارا في منطقة الحسكة. و

٣٣٥٠٥٠ هكتارا في منطقة سري كاني (رأس العين)، و ٢٨٨٧٣٥ هكتارا في منطقة القامشلي، و ١٧٨١٥٩ هكتارا في منطقة ديريك (المالكية).

أما عائدة هذه الأراضي فهي كالآتي:

١- أراضي أملاك الدولة، وتبلغ مساحتها الإجمالية - البعلية منها والمروية - في محافظة الحسكة ٧٥٠٥٠١

هكتارا.

٢- أراضي الإستيلاء ، ومجموع مساحتها البعلية والمروية ٦١٥٥٠٢ هكتارا. هذه الأراضي موزعة على

الفلاحين بعقود إيجار، أو بيع، أو أنها موزعة نهائيا، أو مخصصة لجمعيات تعاونية.

٣- أراضي مزارع الدولة ومجموع مساحتها البعلية والمروية ٣٨٨٤٣ هكتارا.

٤- أراضي الجمعيات التعاونية ومجموع مساحتها البعلية والمروية ٢٤٤٧٧ هكتارا.

٥- أراضي القطاع الخاص ومجموع مساحتها البعلية والمروية ٤٣٤١٣٦ هكتارا.

كانت الغاية من إيراد هذه الأرقام القديمة نسبيا إعطاء فكرة ولو جزئية حول عمليات الإستثمار وتوزع

الأراضي، وما يستنتج هنا أن القسم الأكبر من الأراضي يعود بملكيتها مباشرة إلى الدولة، أو بصورة غير مباشرة من خلال تلك الأراضي الموزعة بعقود على الفلاحين والجمعيات التعاونية، أو تلك التي تستثمر من قبل مصلحة مزارع الدولة.

قسم من هذه الأراضي تم توزيعه على الفلاحين الأكراد في المنطقة – وهو يدخل أصلا في عداد تلك الأراضي التي أخذت من دون أي سند قانوني من أصحابها الأكراد تحت يافطة تحديد سقف الملكية والإصلاح الزراعي- بموجب عقود آجارواستئجار تجدد سنويا، يدفع الفلاحون وفق ما تنص عليه مبلغا معينا مقابل كل دويم من الأرض يستثمرونه. هذه العقود مستمرة منذ حوالي ثلاثين عاما، ولم يحصل الفلاحون الأكراد بعد على سندات تملك تؤكد أن الأرض قد أصبحت لهم، كما أن أصحابها الأساسيين لم يحصلوا على أية تعويضات مقابلها. أما القسم الأكبر والأكثر خصوبة من هذه الأراضي الواقعة في الشريط الحدودي فقد حصل عليها الفلاحون العرب اللذين جلبوا من محافظتي حلب والرققة، وقد منح هؤلاء سندات التملك فور تسلم الأرض.

إلى جانب ما ذكر، هناك صيغة خاصة من صيغ حيازة الأرض بين الفلاحين في منطقة الجزيرة خاصة، تتمثل في أراضي " وضع اليد" فهذه الأراضي كانت منذ القدم بيد الفلاحين الذين كانوا يدفعون لقاء حيازتها نسبة من الإنتاج إلى مالكيها الأصليين. وقد تم الإبقاء على هذه الصيغة بعد تطبيق الإصلاح الزراعي المزعوم، ولم يحصل هؤلاء على أرض بديلة، ولكن في الوقت ذاته أعتبرت أراضي وضع اليد جزءا من مساحة الأرض التي كان يحق للمالك الاحتفاظ بها. بمعنى أنها كانت جزءا من سقف الملكية المشار إليه، وهذا في حد ذاته مؤشر يؤكد مدى حرص الدولة على إمتلاك أكبر مساحة ممكنة من الأرض، إذا كان ذلك مؤذاه نزع الأرض من الأكراد.

يواجه القطاع الزراعي راهنا عقبات كبيرة في المناطق الكردية، خاصة على صعيد الكوابع الإدارية ذات الخلفية السياسية، بالإضافة إلى تدخل الأجهزة الأمنية في مختلف مراحل العملية الزراعية، بدءا من تسجيل المشروع وانتهاء بتوزيع المحصول. وما نعينه بالكوابع الإدارية هنا هو التعقيد المقصود لاجراءات تسجيل الأرض بالنسبة إلى الورثة أو المالكين الجدد. فالمعاملة تتطلب موافقة وزارة الداخلية التي تستند إلى موافقات الأجهزة الأمنية المتعددة. كما تتطلب موافقة وزارات: الدفاع والإدارة المحلية والزراعة، وربما السياحة وغيرها. الأمر الذي يستهلك الكثير من الوقت والجهد والمال، وقد أصبحت هذه الإجراءات من التعقيد لدرجة أنه بات من المستحيل تسجيل الأرض باسم مالكيها الجديد الكردي. أما إذا كان هذا المالك من العرب الذين تعترف الأجهزة المسؤولة بعروبيتهم، فحينئذ تصبح المسألة أسهل وأكثر يسرا. ومن باب التوضيح نشير هنا إلى أنه في مناسبات عدة اشترى الفلاحون الأكراد في منطقة جرابلس أراض زراعية أو بيوت سكنية، لكن الأجهزة الأمنية تدخلت على الفور، وأبطلت العقود، وأفهمت أصحاب العلاقة بأنه لا يجوز للكردي امتلاك الأراضي والعقارات في المنطقة المعنية، وذلك خشية من حدوث اتصال جغرافي بين منطقتي الجزيرة وكوباني الكرديتين.

أهم المحاصيل الزراعية في منطقة الجزيرة هي الحبوب بأنواعها، كقمح والشعير، والذرة والبقوليات خاصة العدس، والقطن، والخضروات سواء الشتوية منها أو الصيفية، والأشجار المثمرة. والجدير بالذكر هنا أن الحبوب والقطن والعدس هي من المحاصيل التي تركز عليها الدولة، بوصفها من المحاصيل الإستراتيجية، فهي التي تحدد خطط زراعتها، وأسعارها، وهي التي توزع البذار، والأسمدة مقابل قروض مصرفية غالبا ما تكون وسيلة للرشاوى.

هذا في حين أن المحاصيل الأخرى مثل الخضروات والأشجار المثمرة تنتج لتلبية متطلبات السوق المحلية، وقسم ضئيل منها يصدر إلى المحافظات المجاورة. وعلى الرغم من تدخل الدولة في كل شاردة وورادة فيما يتصل بالنشاط الزراعي، فإنها لا تمتد المزارعين بما يستلزم خلال سنوات الجفاف، بل ان المنتج نفسه، سواء أكان فلاحاً أم مزارعاً (٢٣)، هو الذي عليه أن يتدبر أموره بنفسه، ويتحمل الظروف الصعبة لوحده. وحتى في حالات الكوارث مثل البرد والحريق أو الفيضان، فإن الدولة لا تقدم أية مساعدة للمنتج تمكنه من استعادة قوته، ليساهم من جديد في العملية الإنتاجية بفاعلية. وقد أدت هذه الوضعية إلى إنتشار المعاملات الربوبية (من الربا) بصورة فظيعة في المناطق الكردية، وغالباً ما يكون المسؤولون الأمنيون من المستفيدين منها بهذه الصورة أو تلك. وما يترتب على ذلك هو إفلاس الكثير من المنتجين، وحصول حوادث مأساوية.

النظام الزراعي يقوم على نوعين من الزراعة: زراعة بعلية وأخرى مروية. الزراعة البعلية تعتمد على مياه الأمطار الشتوية، وتشمل هذه الزراعة الحبوب، والعدس، والخضروات الشتوية. وهناك مقاييس تعتمدها وزارة الزراعة في سبيل التمييز بين مناطق الإستقرار الزراعية إستناداً إلى نسبة الأمطار الهاطلة فيها، فالجزيرة مثلاً تنقسم إلى أربعة مناطق مطرية هي:

١- **منطقة الإستقرار الزراعي الأولى:** وهي المنطقة التي يزيد معدل الأمطار السنوية فيها عن ٥٠٠ مم، ولا تنفصل هنا زراعة الشعير بصورة عامة، كما أن زراعة القمح فيها مضمونة إلى حد كبير. وتشمل الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للمحافظة، خاصة منطقة ديريك " المالكية". وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بعلا في هذه المنطقة خلال عام ١٩٨٣، ٣٦٤٥٨٠ هكتاراً.

٢- **منطقة الإستقرار الزراعي الثانية:** وهي المنطقة التي يتراوح معدل كمية الأمطار السنوية فيها ما بين ٣٠٠ مم و ٥٠٠ مم. وتعتبر هذه المنطقة منطقة استقرار أولى بالنسبة إلى الشعير، وتقع ما بين مدينة الحسكة جنوباً والمنطقة الأولى شمالاً. وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بعلا في هذه المنطقة خلال عام ١٩٨٣، ٤٢٧٤٠٥ هكتاراً.

٣- **منطقة الإستقرار الزراعي الثالثة:** معدل أمطارها السنوية ما بين ٢٠٠ مم و ٣٠٠ مم، وتقع جنوب منطقة الحسكة. نسبة نجاح الزراعة البعلية فيها هي من سنة إلى سنتين كل ثلاث سنوات. وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بعلا في هذه المنطقة خلال عام ١٩٨٣، ١٦٥٥٤٦ هكتاراً.

٤- **منطقة الإستقرار الزراعي الرابعة:** معدل أمطارها السنوية هو دون ٢٠٠مم، وتقع جنوب شرق المحافظة - محافظة الحسكة -بلغت مساحة الأراضي المزروعة بعلا في هذه المنطقة خلال عام ١٩٨٣، ٢٩٨٦١٧ هكتاراً . أما الزراعة المروية فهي تعتمد بصورة عامة على المياه الجوفية، وعلى الري الإصطناعي ضمن حدود معينة. خاصة بعد أن انجز بناء العديد من السدود السطحية في منطقة الجزيرة بهدف تخزين مياه الأمطار التي كانت تذهب هدراً، من هذه السدود : (ا- سد وشبكة تل المغاص على الخابور. ب- سد كريمة يخزن ١,٩ مليون م^٣ . ج- سد باب الحديد بالقرب من ديريك، طاقته التخزينية ٢٣ مليون م^٣ . د- سد جل آغا (الجوادية) طاقته التخزينية ٨ مليون م^٣ . ه- سد المعشوق، طاقته التخزينية ٢,٢٢٥ مليون م^٣. ح- سد الجراحي، يقع على وادي الجراح في ناحية تربة سيبي، طاقته التخزينية ٢١,٥ مليون م^٣ . (٢٤). أهم المحاصيل المروية هي: القمح، القطن، الخضروات الصيفية.

ومن الملاحظ أن نسبة هذه الزراعة قد تراجعت إلى حد كبير بفعل أسباب عديدة منها: التدخلات الإدارية المعرّقة، إلى جانب النقص الحاد في نسبة المياه الجوفية نتيجة قلة الأمطار في السنوات الأخيرة، ومشاريع تركيا المائية الضخمة في المنطقة المجاورة للحدود، فقد أدت هذه المشاريع إلى جفاف نهر الخابور، وقبله نهر جججج، بالإضافة إلى العديد من الينابيع في منطقة سري كاني " رأس العين" (٢٥).